



المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني

ورقة سياسات حول

متابعة مخرجات الجولة الملكية السامية الى كل من اليابان وسنغافورة وإندونيسيا والباكستان وفيتنام

كانون الأول، 2025





المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني
Economic & Social Council of Jordan

الشميساني - 62، شارع عبدالحميد باديس
عمان - الأردن

ص.ب: 941035 عمان 11194 الأردن

هاتف 0096265675325

فاكس 0096265662958

www.esc.jo

الفهرس

4	المقدمة:
6	الفصل الأول
	العلاقات التجارية والاستثمارية والسياحية بين الأردن واليابان وسنغافورة وإندونيسيا وفيتنام والباكستان
7	أولاً: العلاقات التجارية:
11	ثانياً: العلاقات الاستثمارية:
	ثالثاً: السياحة الوافدة الى الأردن من إندونيسيا، وسنغافورة، وفيتنام، اليابان، والباكستان:
21	
13	الفصل الثاني
	حركة التجارة الخارجية وحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع العالم لكل من اليابان وسنغافورة وإندونيسيا وفيتنام والباكستان، والفرص المحتملة أمام الأردن لتعزيز التجارة والاستثمار مع هذه الدول
	أولاً: حركة التجارة الخارجية لكل من اليابان، وإندونيسيا، وسنغافورة، وباكستان مع العالم:
41	
	ثانياً: الاتجاهات الاستثمارية لليابان وسنغافورة وإندونيسيا وفيتنام والباكستان:
71	
21	الفصل الثالث التحديات والتوصيات
22	أولاً: التحديات
52	ثانياً: التوصيات:
30	الملاحق:

المقدمة:

ولا يخفى على أحد، أن اقتصاديات الدول التي شملتها الزيارة تتمتع بخصائص وامكانيات متنوعة مهمة يمكن للاقتصاد الأردني الاستفادة منها في العديد من المجالات. فعلى صعيد التجارة، فإن الانفتاح على دول شرق آسيا يمكّن الأردن من الوصول إلى أسواق ضخمة وواعدة. إذ تعدّ هذه الدول من أكبر الدول المستوردة عالمياً، مما يمنح المنتجات الأردنية في القطاعات ذات الأولوية إمكانيات حقيقية للتوسع. كما يتيح هذا الانفتاح تعزيز التعاون اللوجستي وسلاسل التوريد، الأمر الذي ينعكس مباشرة على زيادة حجم الصادرات الأردنية إلى تلك الدول، ويدعو لجذب الاستثمارات للأردن الذي تتيح اتفاقية التجارة الحرة بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية - بما تفرضه من رسوم جمركية أقل بكثير من تلك المفروضة على عدد من الدول مجالاً رحباً لاستقطاب تلك الاستثمارات.

والواقع أن الجولة قد فتحت آفاقاً جديدة لأسواق واعدة لقطاع التعدين، وقطاع التكنولوجيا والخدمات الرقمية، حيث تُمثّل هذه الزيارات فرصة لنقل المعرفة من دول تُعدّ من الدول الأكثر تقدماً في مجالات الابتكار والتحول الرقمي. إذ يمكن أن يفتح التعاون مع اليابان وسنغافورة مثلاً الأبواب أمام إنشاء مراكز البيانات الضخمة، وحاضنات أعمال، والشراكات في مجالات الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني. كما يتيح للشباب الأردني فرص تدريب وتطوير مهارات في بيئات تقنية متقدمة، ما يساهم في تعزيز مكانة الأردن بوصفه مركزاً إقليمياً لخدمات التكنولوجيا. لاسيما إذا واكبت ذلك خطوات مرتقبة لتسهيل إجراءات بيئة الأعمال في الأردن وتطوير حُزم الاستفادة من الفرص الاستثمارية التي تتوافق مع التوجهات الاستثمارية للمستثمرين في الدول التي تم زيارتها، وبما يعزز قدرة الأردن على جذب الاستثمارات النوعية، ومواكبة الاتمة المعاصرة.

تُعدّ الزيارة الملكية السامية التي قام بها جلالة الملك عبدالله الثاني إلى كل من اليابان وفيتنام وسنغافورة وإندونيسيا والباكستان محطة استراتيجية بالغة الأهمية، نظراً للمكانة الاقتصادية المتقدمة التي تتمتع بها هذه الدول على الساحة العالمية. مما يجعل من هذه الزيارة فرصة مهمة لبناء شراكات واسعة وتعزيز الحضور الأردني في أسواقها، وإعادة تموضع الأردن بوصفه مركزاً صناعياً وتجارياً يربط أسواق آسيا والشرق الأوسط والدول الغربية بعضها ببعض. وتبرز أهمية هذه الدول من خلال حجم سكانها الكبير البالغ نحو 765 مليون نسمة، وكبر حجم اقتصاداتها والذي يصل إلى ما يقارب 7 تريليونات دولار، إضافة إلى قوة ارتباطها بالاقتصاد العالمي من خلال حجم تبادل تجاري يصل إلى 3.7 تريليون دولار في عام 2024، وتدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر منها تبلغ حوالي 440 مليار دولار في العام نفسه. وتؤكد هذه المؤشرات مجتمعة الإمكانيات الكبيرة التي تتيحها هذه الأسواق، وفرص التعاون الواعدة التي يمكن للأردن البناء عليها في المرحلة المقبلة.

والواقع أن الجولة الملكية قدر ركزت على العديد من القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية والمستهدفة ضمن سياقات رؤية التحديث الاقتصادي، وسلطت الضوء على كيفية التقاط الفرص التي أتاحتها تلك الجولة ومسؤوليات المؤسسات المعنية لتعظيم الاستفادة من هذه الفرص ومتابعة العمل عليها بمنهجية واضحة، إذ إن من شأن هذه الزيارات الملكية تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن والدول التي شملتها الزيارة، سواء من خلال زيادة حجم الصادرات الأردنية إلى تلك الأسواق، أو من خلال توسيع حجم التبادل التجاري معها، إضافة إلى استقطاب الاستثمارات النوعية التي تمتاز بها تلك الاقتصادات المتقدمة، بما يساهم مباشرة في تحقيق مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي.

وفي هذا السياق، وتتبعاً لخطى جلالة الملك التي تستنهض الهمم للبناء على نتائج هذه الزيارة، جاء حرص المجلس الاقتصادي والاجتماعي على عقد جلسة حوارية لمناقشة مخرجات الزيارات الملكية وبحضور كبير وفاعل من القطاعين العام والخاص، بهدف بلورة فهم مشترك ومعمق لهذه الفرص وآليات متابعتها، وكيفية تعظيم الاستفادة منها، بالإضافة الى مناقشة التحديات التي يمكن مواجهتها وسبل التغلب عليها، وذلك في ضوء دعوة جلالة الملك فور عودته الى أرض الوطن ولقائه بعدد من المستثمرين الى ضرورة وضع خطة موحدة لتطوير مسار الاستثمار تسهم في تبسيط الإجراءات، وتسهيل رحلة المستثمر، وتعزيز دور وزارة الاستثمار بوصفها مرجعاً أساسياً للسياسات الاستثمارية، وكذلك دعوة جلالته الى ضرورة الاستفادة من تجارب الصناديق السيادية في هذه الدول، بما يعزز نقل وتبادل الخبرات، ويسهم في دعم الاستراتيجيات الوطنية وتعظيم أثر المشروعات الكبرى.

وإنطلاقاً من دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي كجهاز استشاري يقدم المشورة للحكومة، وبيتاً للحوار المجتمعي حول السياسات العامة في الأردن، المستندة إلى الدليل العلمي والرؤية التوافقية بين مختلف الأطراف ذات العلاقة، وفي إطار التزامه بمتابعة قضايا التنمية الشاملة لتحقيق الأهداف الوطنية، أعدّ المجلس دراسة ورقة السياسات هذه والتي تقدم قراءة معمقة وموضوعية للعلاقات التجارية والاستثمارية والسياحية بين الأردن والدول التي شملت الزيارات الملكية، والفرص المتاحة والمحتملة أمام الأردن لتعزيز التجارة والاستثمار مع هذه الدول، بالإضافة الى استعراض أبرز التحديات التي قد تحد من تطوير العلاقات بين الأردن وهذه الدول وبخاصة في المجالات الاستثمارية والتجارية والسياحية، وأخيراً صياغة توصيات عملية وموضوعية تُسهم في بلورة خطط قابلة للتنفيذ، وتدعم مساعي الأردن نحو الارتقاء بالعلاقات الاقتصادية مع هذه الدول.

وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، تمتلك دول شرق آسيا خبرات واسعة في الزراعة الحديثة والذكية، وتقنيات الري المتقدمة. ما يتيح للأردن تبني نماذج إنتاج تقلل استهلاك المياه وتزيد الإنتاج المحلي، وبخاصة في ظل سُخّ المياه والتغيرات المناخية العالمية، إضافة إلى فرص إقامة مشروعات مشتركة في الصناعات الغذائية وسلاسل القيمة الزراعية، ولا سيما ما يتعلق منها بمنتجات الحلال التي لها سوق واعدة في هذه الدول.

أما في قطاع الطاقة، فيمكن الاستفادة من التجارب الآسيوية الرائدة في الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، والتخزين الكهربائي، ومختلف أشكال الطاقة المتجددة. ويُؤمل أن تفتح الزيارات الملكية المجال واسعاً أمام شراكات عملية في هذه المجالات، ما يدعم جهود الأردن للتحوّل نحو الطاقة النظيفة وتعزيز أمنه الطاقوي.

وفي مجال البنية التحتية، تُعد دول مثل اليابان وسنغافورة من الدول الطليعية والرائدة في تطوير شبكات النقل والموانئ والطرق الذكية. وعليه، تتيح هذه الزيارة للأردن فرصةً للتعاون مع مؤسسات وشركات تمتلك خبرة عميقة يمكن أن تنعكس على مشروعات محلية تتعلق بالنقل العام، والسكك الحديدية، والطاقة، والموانئ الحديثة.

والحقيقة أن الجولات الملكية، قد ركّزت أيضاً على تعزيز التعاون في قطاعات الدفاع والأمن والصناعات العسكرية بما تمتلكه تلك الدول من خبرات عميقة بهذه المجالات ذات الاهتمام المشترك، وبما يسهم في تدعيم الشراكات التي تعمل على التقاط الفرص المتاحة للتحديث والتطوير المنشود في هذه القطاعات، وجذب استثمارات نوعية قادرة على المساهمة في خلق فرص عمل جديدة ومواكبة أحدث تقنياتها، لاسيما في مجال صناعة الدرونز.

الفصل الأول

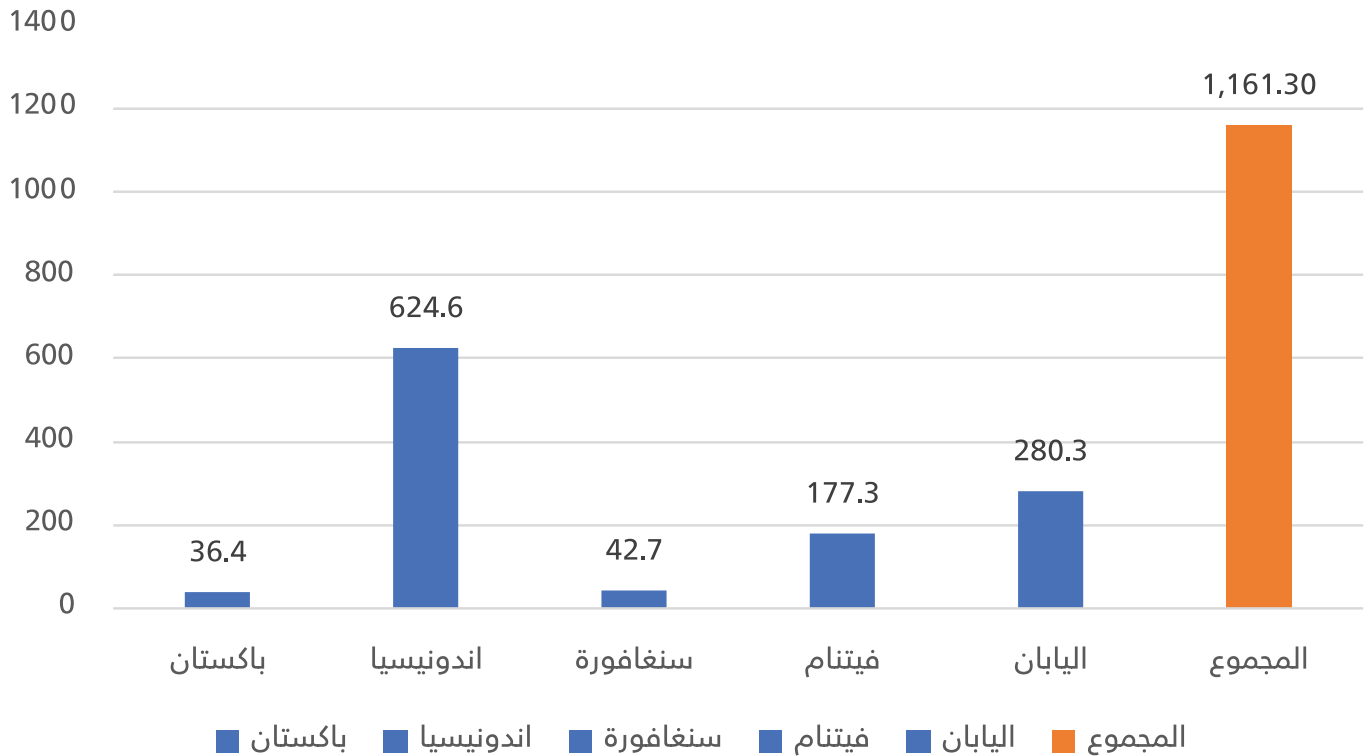
العلاقات التجارية والاستثمارية والسياحية
بين الأردن واليابان وسنغافورة وإندونيسيا
وفيتنام والباكستان

أولاً: العلاقات التجارية:

تشير إحصاءات التجارة الخارجية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية الى أن حجم التبادل التجاري بين الأردن وكل من اليابان، وسنغافورة، وإندونيسيا، وفيتنام، والباكستان لعام 2024 قد بلغ نحو 1,161.3 مليون دينار، وهو ما يمثل ما نسبته 4.2% فقط من إجمالي حجم التجارة الخارجية للمملكة مع باقي دول العالم. وعلى الرغم

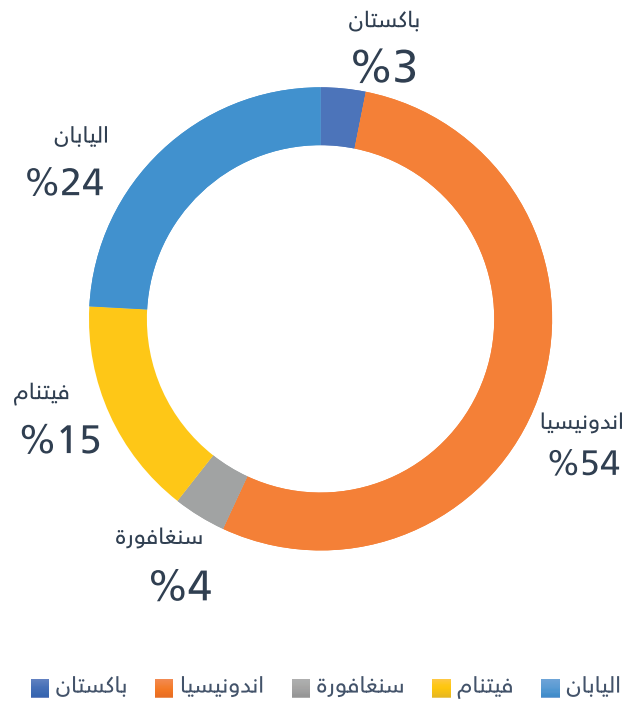
من مكانة هذه الدول كشركاء تجاريين محتملين مهمين، إلا أن تعامل الأردن معها ما يزال محدوداً نسبياً مقارنة بحجم إمكانياتها الاقتصادية والتجارية العالمية. فقد بلغت الصادرات الوطنية إلى هذه الدول حوالي 164.5 مليون دينار فقط، أي ما يشكل 1.9% من إجمالي الصادرات الوطنية، مقابل مستوردات بلغت 996.8 مليون دينار تمثل نحو 5.2% من المستوردات الكلية، مما أدى إلى تسجيل عجز تجاري كبير بلغ -832.3 مليون دينار.

حجم التبادل التجاري بين الأردن وعدد من دول جنوب شرق آسيا (مليون دينار)



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، بيانات التجارة الخارجية

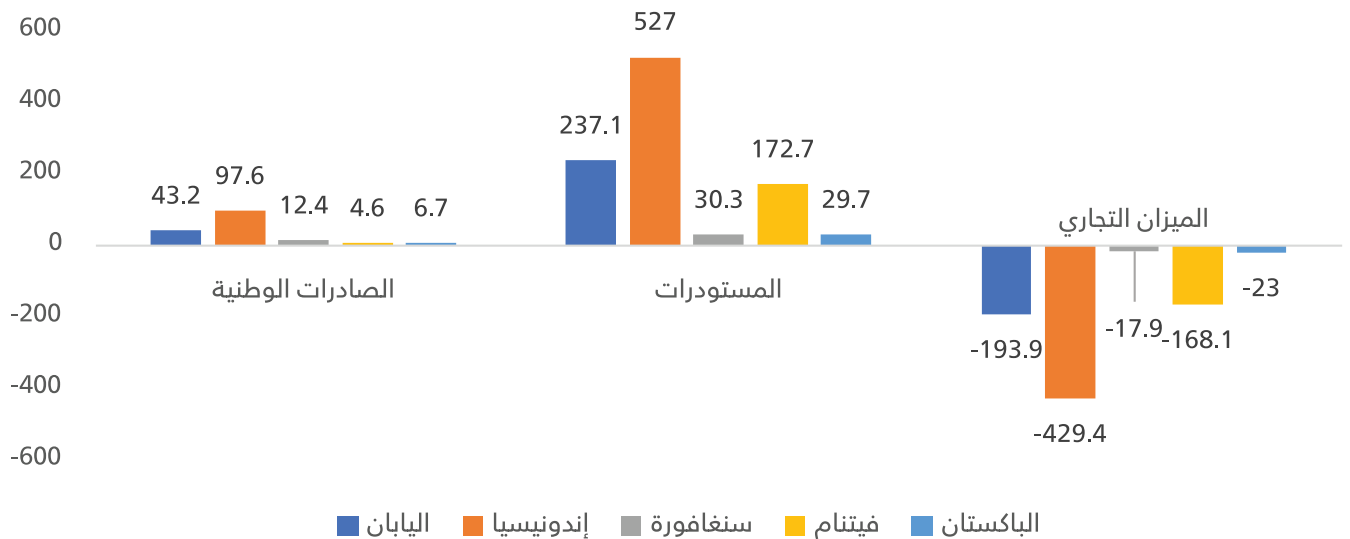
توزيع حجم التبادل التجاري بين الاردن وعدد من دول جنوب شرق آسيا (%)



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، بيانات التجارة الخارجية

وتمثل إندونيسيا الشريك الأكبر للأردن، إذ تستحوذ على ما يقارب 54% من حجم التبادل التجاري بين هذه الدول، تليها اليابان وفيتنام وسنغافورة والباكستان. وقد سجل الأردن عجزًا تجاريًا مع جميع هذه الدول دون استثناء، ابتداءً من -17.9 مليون دينار مع سنغافورة وصولاً إلى -429.4 مليون دينار مع إندونيسيا. ويعكس هذا الوضع محدودية القدرة التصديرية الأردنية تجاه هذه الأسواق في مقابل قوة صادرات هذه الدول وتنوعها واعتماد السوق الأردنية على وارداتها.

الميزان التجاري بين الاردن وعدد من دول جنوب شرق آسيا (مليون دينار)



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، بيانات التجارة الخارجية

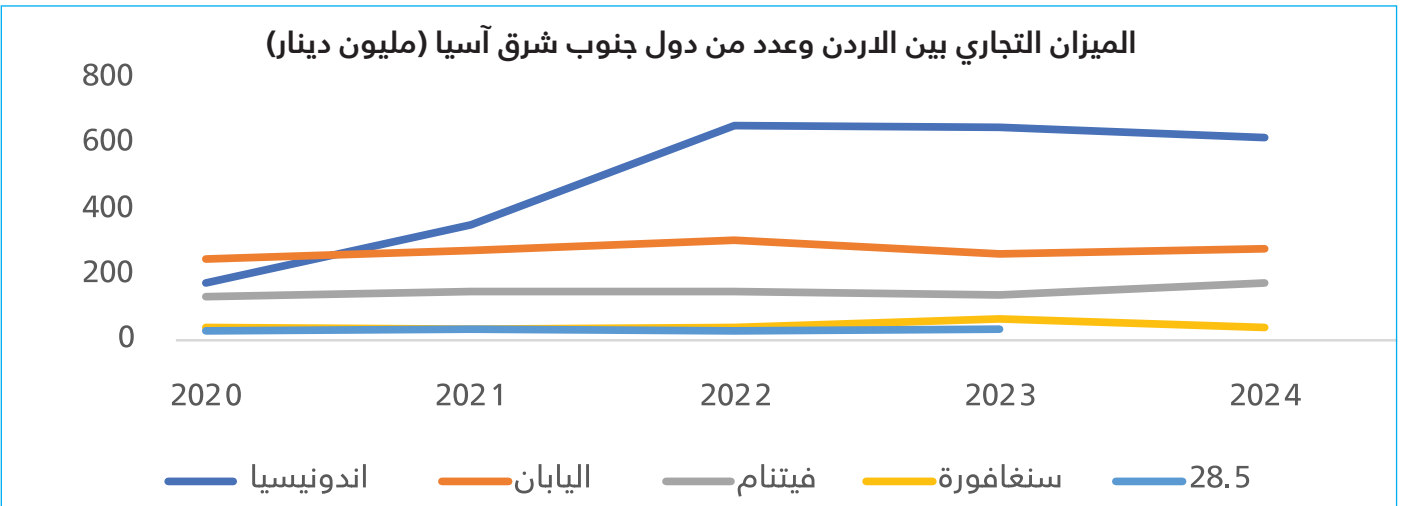
في مستوردات الأردن منها، مع الإشارة الى أن حجم التبادل التجاري قد شهد تراجعاً طفيفاً في عامي 2023 و2024 ليصل إلى 624.6 مليون دينار.

وأظهرت فيتنام نمطاً مستقرّاً نسبياً مع وجود تذبذب طفيف، إذ بلغ حجم التبادل 135.2 مليون دينار في 2020، وارتفع تدريجياً ليصل إلى 177.3 مليون دينار في 2024، مع تسجيل انخفاض طفيف في 2023. ويشير هذا إلى نمو محدود للصادرات الأردنية واستمرار الاعتماد على استيراد منتجات فيتنامية متنوعة، مما أدى إلى بقاء حجم التبادل في نطاق معتدل نسبياً مقارنة بإندونيسيا أو اليابان.

أما سنغافورة، فقد تميز حجم التبادل التجاري بتقلبات واضحة، إذ انخفض من 40.2 مليون دينار في 2020 إلى 35.4 مليون دينار في 2021، قبل أن يرتفع إلى 67.6 مليون دينار في 2023، ثم يتراجع إلى 42.7 مليون دينار في 2024. وذلك على الرغم من وجود اتفاقية تجارة حرة بينا وبين الأردن. أما بالنسبة للباكستان، فقد ظل حجم التبادل التجاري مع الأردن منخفضاً نسبياً مقارنة بالشركاء الآخرين، لكنه شهد ارتفاعاً تدريجياً من 28.5 مليون دينار في 2020 إلى 36.4 مليون دينار في 2024، مع تذبذب طفيف خلال السنوات، ما يعكس حجمًا محدودًا للصادرات والواردات بين البلدين، مع الحفاظ على استقرار نسبي في الاتجاه العام للتبادل التجاري.

وبالنظر إلى الصورة العامة، فإن أرقام عام 2024 تُظهر أن العلاقات التجارية مع دول شرق آسيا التي شملتها الزيارة الملكية تحمل أهمية استراتيجية، لكنها ما تزال أقل من مستوى الإمكانيات المتاحة. فالجوة الكبيرة بين الصادرات والمستوردات، وانخفاض حصة هذه الأسواق من إجمالي الصادرات الأردنية، يشيران إلى فرص غير مستغلة لتعزيز القدرات التصديرية الأردنية وتنويع الشركاء التجاريين بما يوازن الهيكل التجاري الحالي. وتُمثل هذه الأرقام قاعدة تحليلية مهمة لفهم واقع العلاقات التجارية، بما يمهد لبناء رؤية أكثر تكاملاً لحجم التعاون الاقتصادي المستقبلي مع هذه الدول.

وعند تحليل تطورات حجم التبادل التجاري بين الأردن وعدد من دول جنوب شرق آسيا خلال الفترة 2020-2024، يتضح أن هناك اتجاهات متباينة بين الأردن وشركائه من هذه الدول. ففي حالة اليابان، يظهر حجم التبادل التجاري اتجاهًا تصاعدياً، حيث ارتفع من 250 مليون دينار في 2020 إلى 280.3 مليون دينار في 2024، رغم وجود تراجع طفيف في عام 2023. أما إندونيسيا، فقد سجلت ارتفاعاً حاداً في حجم التبادل خلال الفترة 2020-2022، حيث ارتفع من 175.4 مليون دينار في 2020 إلى 661 مليون دينار في 2022، الأمر الذي يعكس توسعاً كبيراً



المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، بيانات التجارة الخارجية

ويبرز ذلك بوضوح في العلاقة التجارية مع اليابان، حيث يستورد الأردن مجموعة واسعة من المعدات والمنتجات التقنية والطبية، مقابل تصدير مواد أولية كالفسفات والأسمدة. كما يظهر النمط ذاته مع إندونيسيا، التي يستورد الأردن منها منتجات مصنعة ومتنوعة، مقابل صادرات محدودة تتركز في المواد الخام. وفي حالة فيتنام، فإن التبادل التجاري يعكس فجوة واضحة في هيكل الإنتاج، إذ تستورد المملكة سلعا استهلاكية وصناعية ذات سعر تنافسي وجودة مقبولة مثل الأحذية والهواتف والأخشاب والأثاث، مقابل صادرات أردنية محدودة محصورة في الأسمدة وبعض المنتجات الكيماوية. وينطبق الأمر نفسه على سنغافورة التي تُعد مركزا تجاريا إقليميا، حيث تتركز واردات الأردن منها في المنتجات الطبية والعطور والأغذية الخاصة. أما باكستان، فرغم محدودية حجم التبادل معها، فإن هيكل السلع يظهر اعتماد الأردن على مدخلات إنتاج مثل الكحول الإيثيلي المعطّل والمواد الزراعية، مقابل تصدير أسمدة وأدوية وبعض الصناعات الغذائية.

ويتضح مما سبق، أن طبيعة العلاقات التجارية مع هذه الدول لا تزال قائمة على تبادل غير متكافئ من حيث مستوى التصنيع والتكنولوجيا، وهو ما ينسجم مع النتائج التي أظهرها تحليل السلع المتبادلة بين الأردن وهذه الدول خلال العام 2024، والمبين في الجدول التالي:

وبعد مراجعة هيكل السلع المتبادلة بين الأردن وهذه الدول، يتضح أن طبيعة التبادل التجاري معها تعكس بشكل واضح أسباب العجز التجاري الذي سجّله المملكة مع هذه الدول في عام 2024. فالصادرات الأردنية إلى هذه الأسواق تتركز بشكل رئيسي في السلع الأولية أو وبعض السلع الاستهلاكية الأخرى، مثل الفوسفات، الأسمدة، وبعض المواد الكيماوية والغذائية. وهذا النمط يعكس اعتماد الأردن على موارده الطبيعية في النفاذ إلى هذه الأسواق، دون توسّع ملموس في السلع الصناعية التحويلية أو التقنية أو السلع الاستهلاكية ذات الطلب المرتفع في شرق آسيا. وفي المقابل، تُظهر بيانات المستوردات أن الأردن يستورد من هذه الدول طيفا واسعا من السلع المصنعة ذات القيمة المضافة العالية، بما يشمل الأجهزة والآلات، المعدات الكهربائية، المواد الخام الصناعية، المنتجات الكيماوية المتقدمة، الأدوية، وسائل النقل، ومستلزمات صناعة المنسوجات، إضافة إلى المنتجات الاستهلاكية والغذائية المتنوعة.

وبالربط بين هذا الهيكل السلعي وبين التحليل السابق لحجم التبادل التجاري، يتضح أن طبيعة السلع المستوردة هي أحد العوامل الرئيسة التي تقف خلف العجز التجاري الكبير مع هذه الدول، إذ يعتمد الأردن على واردات صناعية وتكنولوجية، ما يجعل حجم المستوردات أعلى بكثير من الصادرات.

أهم السلع المتبادلة بين الأردن والدول خلال العام 2024

الدولة	أهم المنتجات المصدرة	أهم المنتجات المستوردة
اليابان	فوسفات، أسمدة، مواد كيماوية، ملابس، خردة نحاس، ألومنيوم خام	تبغ (مدخل إنتاج)، منتجات كيماوية عضوية، أدوية، مبيدات، إطارات، نسيج (مواد خام)، حديد صب، آلات وأجهزة، معدات كهربائية وأجزائها، وسائل نقل بري، أدوات وأجهزة طبية
إندونيسيا	فوسفات، أسمدة	مجوهرات، زيوت ودهون حيوانية، محضرات غذائية، صابون، وجليسرول، خشب وفحم خشبي، ورق وورق مقوى، أقمشة، آلات ومعدات وأجهزة كهربائية، وسائل نقل بحري
سنغافورة	منتجات كيماوية، محركات	أغذية أطفال، أدوية، عطور، أجهزة كهربائية، أجهزة ومعدات طبية
فيتنام	أسمدة، نيترات من بوتاسيوم	أسماك، كاشو، فلفل (بيبر)، بن، منتجات كيماوية، إطارات سيارات، خشب ومصنوعاته وأثاث، مواد نسيجية، أحذية، أجهزة هواتف، آلات ومعدات
باكستان	أسمدة، أدوية، صناعات غذائية	الكحول الإيثيلي المعطّل (مدخل إنتاج)، منتجات نباتية، مواد نسيجية

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات التجارة الخارجية

ثانياً: العلاقات الاستثمارية:

بناءً على مراجعة البيانات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي الأردني، إلى جانب المصادر الاقتصادية والإعلامية الموثوقة، يتبين أن حجم الاستثمارات الآسيوية القادمة إلى الأردن من اليابان، سنغافورة، فيتنام، باكستان، وإندونيسيا محدودة نسبياً. وتُعد سنغافورة الدولة الوحيدة التي يتوافر لها رقم رسمي مُعتمد وفق مسح الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يجريه البنك المركزي الأردني بشكل دوري، إذ يبلغ رصيد استثماراتها في الأردن نحو 170 مليون دينار أردني فقط موزعة على قطاعات الخدمات والتقنيات والقطاع المالي.

أما فيما يتعلق ببقية الدول، تشير البيانات الاقتصادية المنشورة وتصريحات الجهات الرسمية إلى أن حجم الاستثمارات اليابانية في الأردن تُقدّر بحوالي 2 مليار دولار أميركي تشمل مشاريع في الطاقة والبنية التحتية والصناعات التعدينية. كما

تُظهر تقارير صحفية أن الاستثمارات الباكستانية تبلغ نحو 155 مليون دولار تتركّز في قطاعات النسيج كما صرح السفير الباكستاني في الأردن. في الوقت الذي لا تتوافر فيه أرقام رسمية لحجم الاستثمارات الفيتنامية والإندونيسية في الأردن رغم وجود تعاون متنامٍ ومباحثات رسمية لاستقطاب استثمارات من الدولتين في مختلف المجالات، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى تطوير قاعدة بيانات تفصيلية يتم تحديثها سنوياً وتُقدّم توزيعاً دقيقاً للاستثمارات حسب الدولة، بهدف تصميم سياسات استقطاب استثماري أكثر فاعلية داعمة للنمو الاقتصادي.

يتضح من المعطيات أن حجم الاستثمارات الأجنبية المستقطبة من هذه الدول لا يزال محدوداً مقارنة بما تمثله من قوة اقتصادية واستثمارية على المستوى العالمي. فرغم كون هذه الدول من أبرز المستثمرين الدوليين وتمتلك محافظ استثمارية واسعة في مختلف القطاعات، فإن حصتها في

والباكستان مستوي متواضعًا للغاية مقارنة بحجم السوق في تلك البلدان وما يتمتع به الأردن من ميزات ومنتجات سياحية متنوعة. فعلى الرغم مما يمتلكه الأردن من مقومات تاريخية ودينية وطبيعية، لم تتجاوز أعداد الزوار من هذه الدول 29,747 سائحًا في 2023 و22,366 سائحًا في 2024، وهي أرقام متدنية للغاية لا تعكس المكانة السياحية والتاريخية للمملكة. كما أن نسبة مجموع السياح من هذه الدول إلى إجمالي السياح الآسيويين محدودة، إذ بلغت 9.08% فقط في عام 2023 و10.66% في عام 2024، فيما كان حضورهم على مستوى إجمالي زوار العالم أكثر تواضعًا، بنسبة 0.47% في 2023 و0.37% في 2024. وتظهر هذه المؤشرات وجود فجوة كبيرة وواضحة بين الإمكانيات السياحية الأردنية والحصص المتحققة فعليًا من هذه الأسواق الواعدة، الأمر الذي يؤكد أنه في حال تم توجيه الجهود التسويقية وتعزيز الربط الجوي وتطوير البرامج الموجهة لهذه الدول، فإنه من المتوقع تحقيق قفزة كبيرة ونوعية في أعداد السياح القادمين منها خلال السنوات المقبلة.

الاستثمار بالأردن لا تعكس إمكانياتها الحقيقية ولا تتناسب مع وزنها الاقتصادي. هذا الأمر يبرز وجود فجوة واضحة بين قدرات هذه الدول الاستثمارية والفرص المتاحة في الأردن، وتأتي زيارة جلالة الملك لهذه الدول لتشكل فرصة مهمة لتعزيز جذب المزيد من هذه الاستثمارات إلى المملكة، الأمر الذي يستدعي ضرورة وضع خطة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص لتجهيز فرص استثمارية تتناسب والتوجهات الاستثمارية.

ثالثاً: السياحة الوافدة الى الأردن من إندونيسيا، وسنغافورة، وفيتنام، واليابان، والباكستان:

تمثل أعداد السياح القادمين إلى الأردن من كل من اندونيسيا، وسنغافورة، وفيتنام، اليابان،

أعداد السياح القادمين إلى الأردن من بعض دول جنوب شرق آسيا

عدد السياح		الدولة
2024	2023	
14,257	17,292	اندونيسيا
3,185	5,613	سنغافورة
724	992	فيتنام
4,200	5,850	اليابان
22,366	29,747	المجموع
209,761	327,695	مجموع الزوار الكلي من الدول الآسيوية
6,108,476	6,353,655	مجموع الزوار الكلي من دول العالم

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات التجارة الخارجية

الفصل الثاني

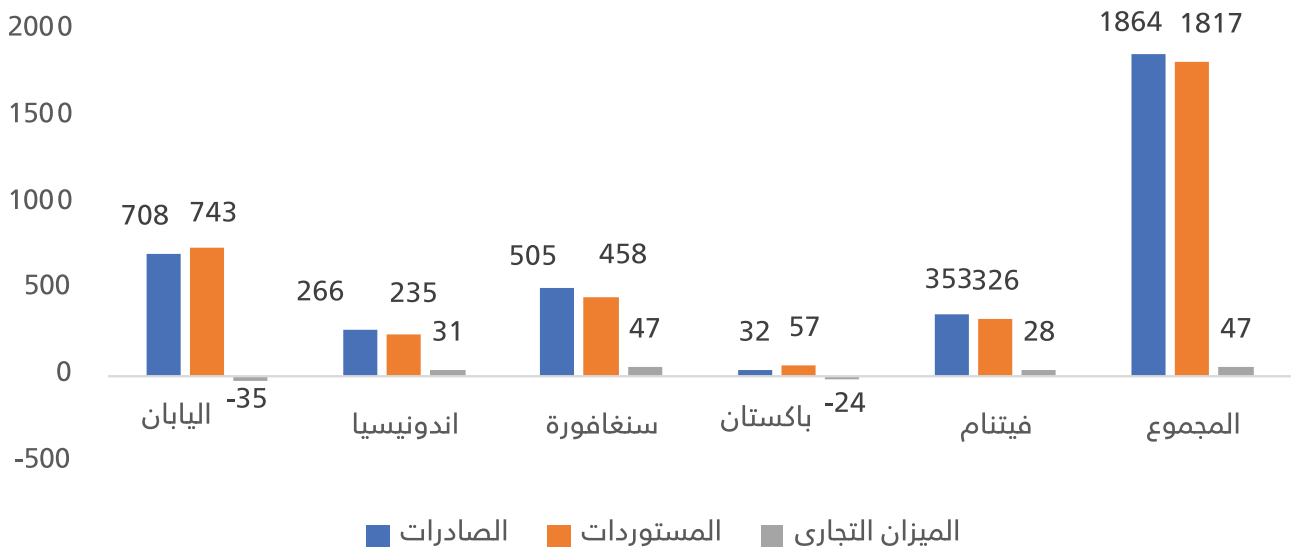
حركة التجارة الخارجية وحركة الاستثمارات الأجنبية
المباشرة مع العالم لكل من اليابان وسنغافورة
وإندونيسيا وفيتنام والباكستان، والفرص المحتملة
أمام الأردن لتعزيز التجارة والاستثمار مع هذه الدول

أولاً: حركة التجارة الخارجية لكل من اليابان، واندونيسيا، وسنغافورة، وباكستان مع العالم:

وفيتنام فوائض تجارية بلغت حوالي 47.3 مليار دولار، و31.2 مليار دولار، و27.6 مليار دولار على التوالي، وهو ما يشير إلى كفاءة هذه الدول في الحفاظ على مستويات صادرات تفوق وارداتها. بالمقابل، سجلت كل من اليابان والباكستان عجزاً تجارياً بقيمة 35.3 مليار دولار و24.1 مليار دولار على التوالي.

تُظهر بيانات التجارة الخارجية لعام 2024 لكل من اليابان، واندونيسيا، وسنغافورة، وباكستان، وفيتنام أن إجمالي صادرات هذه الدول الى العالم بلغ حوالي 1.864 تريليون دولار مقابل مستوردات بقيمة 1.817 تريليون دولار، مع فائض في الميزان التجاري لهذه الدول مجتمعة قدره حوالي 47 مليار دولار. وقد حققت كل من سنغافورة وإندونيسيا

حجم التجارة الخارجية العالمية لعدد من دول جنوب شرق آسيا في عام 2024 (مليار دولار)



المصدر: بيانات موقع (Trading Economics) <https://tradingeconomics.com>

والوقود المعدني والآلات والمفاعلات النووية أبرز السلع المستوردة، مع الاعتماد على أسواق الصين، كوريا الجنوبية، واليابان، مما يعكس تركيز فيتنام على قطاعات عالية التقنية والأسواق الآسيوية والأمريكية الرئيسة وغيرها من الدول، كما هو مبين بشكل مفصل في الجداول رقم (25) ورقم (26) / الملحق.

وتركزت الصادرات الباكستانية لعام 2024 على الملابس، القطن، والنحاس، مع أسواق رئيسية تشمل الولايات المتحدة، الصين، وبريطانيا. أما الواردات، فتتمحور حول الوقود المعدني والزيوت، المعدات الكهربائية والإلكترونية، والدهون والحديد والصلب، مع الاعتماد على أسواق الصين، الإمارات، والسعودية، ما يعكس تركيز باكستان على القطاعات الصناعية والزراعية والأسواق الآسيوية والعربية الرئيسة، كما هو مبين بشكل مفصل في الجداول رقم (27) ورقم (28) / الملحق.

ونظرًا لكون صادرات الأردن إلى هذه الدول تتركز بشكل كلي على المواد الأولية ومنتجات التعدين، وهو نمط لا يعكس الإمكانيات الحقيقية للقطاعات الأردنية المتنوعة، فإن زيارة جلالة الملك لهذه الدول تشكل فرصة استراتيجية وقيمة لإعادة هيكلة الخريطة التجارية معها وتنويع قاعدة الصادرات الأردنية إليها. كما تتيح هذه الخطوة الاستفادة من حجم أسواق هذه الدول الكبير، وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الأردنية في قطاعات الصناعات التحويلية، والصناعات التعدينية التحويلية، والمنتجات الزراعية وغيرها من المجالات الواعدة.

وفيما يلي مصفوفة تبين الفرص المحتملة للصادرات الأردنية إلى هذه الدول، بالاستناد على بيانات خارطة الفرص التصديرية المحتملة الصادرة عن (International Trade Center (ITC)، وبيانات موقع (Trading Economics) والذي يبين أهم مستوردات هذه الدول، بالإضافة إلى مخرجات الجلسة الحوارية التي عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الموضوع، وذلك على النحو التالي:

وعلى صعيد التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي لصادرات ومستوردات هذه الدول، تُظهر بيانات التجارة الخارجية لليابان لعام 2024 أن الصادرات اليابانية تنصدها المركبات والآلات والمعدات الكهربائية والإلكترونية، بينما تنصده الواردات الوقود المعدني والمعدات الكهربائية والآلات. وعلى مستوى الدول، تعد الولايات المتحدة والصين الشريكين التجاريين الرئيسيين لليابان، تليهما كوريا الجنوبية وأستراليا والإمارات وغيرها من الدول، كما هو مبين بشكل مفصل في الجداول رقم (19) ورقم (20) / الملحق.

كما تركزت الصادرات السنغافورية لعام 2024 بشكل رئيسي في المعدات الكهربائية والإلكترونية، والآلات والوقود المعدني والزيوت، مع وجود شراكات تجارية بارزة مع الصين، هونغ كونغ، وماليزيا. أما الواردات، فتتمحور حول المعدات الكهربائية والإلكترونية، والوقود المعدني والآلات، مع الاعتماد على أسواق رئيسية مثل الصين، الولايات المتحدة، وماليزيا وغيرها من الدول، كما هو مبين بشكل مفصل في الجداول رقم (21) ورقم (22) / الملحق.

فيما تتركز الصادرات الإندونيسية لعام 2024 في الوقود المعدني والزيوت، والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية، والحديد والصلب، والمعدات الكهربائية والإلكترونية، مع أبرز الأسواق المصدرة للصادرات الصين، الولايات المتحدة، واليابان. أما الواردات، فتصدها الوقود المعدني والزيوت، والآلات والمفاعلات والبويلرات، والمعدات الكهربائية، مع أهم الشركاء التجاريين وهم الصين، سنغافورة، واليابان، وغيرها من الدول، كما هو مبين بشكل مفصل في الجداول رقم (23) ورقم (24) / الملحق.

فيما تركزت الصادرات الفيتنامية لعام 2024 بشكل رئيسي على المعدات الكهربائية والإلكترونية، والملابس والأقمشة والخیوط، والأحذية، والأثاث والمنتجات المعدنية، مع أسواق رئيسية تشمل الولايات المتحدة، الصين، وكوريا الجنوبية. أما الواردات، فتمثل المعدات الكهربائية والإلكترونية

الدولة	أهم المستوردات من العالم (جانب الطلب)	الفرص المحتملة للصادرات الأردنية في هذه الدول
اليابان	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير، المعدات الكهربائية والإلكترونية، الآلات، الأدوية، الخامات، الأجهزة البصرية والفوتوغرافية والفنية والطبية، المركبات، المجوهرات، الملابس.	• منتجات التعدين مثل: حامض الفوسفوريك، البرومين، الفلورين، وكلوريد البوتاسيوم المستخدم كأسمدة. • منتجات صناعات تحويلية مثل: الملابس، المنتجات الصيدلانية والدوائية ومستحضرات التجميل ومنتجات البحر الميت، أجهزة التكييف، المجوهرات، الاعلاف الحيوانية. والمنتجات الزراعية.
إندونيسيا	الوقود المعدني والزيوت، الآلات، المعدات الكهربائية والإلكترونية، منتجات بلاستيكية، الحديد والصلب، المركبات، منتجات كيماوية عضوية، المجوهرات.	• منتجات التعدين مثل: كلوريد البوتاسيوم المستخدم كسماد، والفوسفات الطبيعي وفوسفات الألمنيوم والكالسيوم، والطباشير الفوسفاتية الطبيعية المطحونة، بالإضافة إلى الأحماض الفوسفورية (المتعددة). • منتجات صناعات تحويلية مثل: الأدوية، ومستحضرات التجميل ومنتجات البحر الميت، المجوهرات، أجهزة التكييف، الاعلاف الحيوانية، المنتجات الغذائية (المنتجات الحلال)، ومنتجات صناعات معدنية من الحديد والصلب، ومنتجات زراعية مثل التمور.
فيتنام	المعدات الكهربائية والإلكترونية، الوقود المعدني والزيوت، الآلات، الحديد والصلب، الأجهزة البصرية والفوتوغرافية والفنية والطبية.	• منتجات التعدين مثل: حامض الفوسفوريك، البرومين، الفلورين، وكلوريد البوتاسيوم المستخدم كأسمدة. • منتجات صناعات تحويلية مثل: الأدوية، المجوهرات، الصناعات الهندسية وأجهزة التكييف، الأعلاف الحيوانية، ومنتجات صناعات معدنية من الحديد والصلب.
سنغافورة	المعدات الكهربائية والإلكترونية، الوقود المعدني والزيوت، الآلات، المجوهرات، الأجهزة البصرية والفوتوغرافية والفنية والطبية، طائرات، أدوية، الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية.	• منتجات التعدين مثل: الأحماض الفوسفورية (المتعددة)، والفلور والبرومين، ومشتقات الفينول (الكحول الفينيلي)، الأحماض غير العضوية، بروميدات الصوديوم والبوتاسيوم، البروميدات وأكاسيد البروميد، هيدروكسيد البوتاسيوم، • منتجات صناعات تحويلية مثل: المجوهرات، الملابس، الأدوية، مستحضرات التجميل ومنتجات البحر الميت، أجهزة التكييف، الزيوت النباتية والحيوانية، منتجات ألبان، والمنتجات الزراعية من الخضار والفواكه والمخبوزات.
الباكستان	الوقود المعدني والزيوت، والمعدات الكهربائية والإلكترونية، والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية، والحديد والصلب، والآلات والمفاعلات النووية والبويلرات، والمنتجات الكيماوية العضوية، والمنتجات البلاستيكية، والسيارات	• منتجات التعدين مثل: الأحماض الفوسفورية (المتعددة)، وفوسفات ثنائي الأمونيوم، والفوسفات الطبيعي، وفوسفات الألمنيوم والكالسيوم، والطباشير الفوسفاتية الطبيعية غير المطحونة. • منتجات صناعات تحويلية مثل: الصناعات الدفاعية الأدوية، أجهزة التكييف، الزيوت النباتية والحيوانية، ومنتجات الحلال. والمنتجات الزراعية من الخضار والفواكه.

ثانياً: الاتجاهات الاستثمارية لليابان وسنغافورة وإندونيسيا وفيتنام والباكستان:

وبالنسبة لإندونيسيا، فقد شهدت التدفقات الداخلة نموًا معتدلاً بين 2020 و2022 قبل أن تتراجع طفيفاً في 2023 ثم تعود للارتفاع في 2024 لتصل الى حوالي 24.2 مليار دولار. في حين كانت الاستثمارات الإندونيسية الخارجة منخفضة نسبياً لكنها شهدت زيادة تدريجية لتصل في عام 2024 الى حوالي 9.7 مليار دولار، مما يشير إلى نمو اهتمام إندونيسيا بالاستثمار في الخارج مع محدودية الحجم مقارنة باليابان وسنغافورة.

وأظهرت فيتنام أظهرت نمطاً متقلباً، إذ بقيت التدفقات الداخلة مستقرة نسبياً بين 15 و18 مليار دولار سنوياً، في حين أن الاستثمارات الخارجة سجلت تقلبات كبيرة، بما في ذلك انخفاض واضح في 2023 لتصل الى (-950 مليون دولار)، قبل أن ترتفع إلى 20 مليون دولار فقط في 2024. مع الإشارة الى حجم الاستثمارات الفيتنامية التراكمية في الخارج حتى بداية عام 2025 قد بلغت 1,839 مشروعاً قائماً، وبحجم استثمار قدره حوالي 22.7 مليار دولار أمريكي.

كما ظلت باكستان، فقد ظلت التدفقات الداخلة منخفضة نسبياً، بين 1.4 و2.5 مليار دولار، فيما كانت الاستثمارات الخارجة متذبذبة ومنخفضة حيث سجلت في عام 2024 حوالي 153 مليون دولار، ما يعكس وضعاً استثمارياً محدوداً على الصعيد العالمي مقارنة بالشركاء الآخرين.

وعند ربط هذه البيانات بتحليل تقرير UNCTAD، يتضح أن الدول التي تمتلك تدفقات FDI عالية داخلياً وخارجياً، مثل اليابان وسنغافورة، تُعد قوى مؤثرة على التجارة العالمية والاستثمار، إذ تلعب

تعكس البيانات الخاصة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة لكل من اليابان وسنغافورة وإندونيسيا وفيتنام والباكستان خلال الفترة 2020-2024 صورة واضحة للحضور الاقتصادي والاستثماري الكبير لهذه الدول على الساحة العالمية. فوفق بيانات تقرير الاستثمار العالمي لعام 2025 الصادر عن UNCTAD، تشير الأرقام إلى تفاوت كبير بين الدول من حيث القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها إلى الخارج، وهو ما يعكس حجم الاقتصاد، طبيعة القطاعات المنتجة، ومستوى الانفتاح الاقتصادي لكل دولة.

ففي حالة اليابان، سجلت التدفقات من الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى إليها في عامي 2021 و2022 (حوالي 34 مليار دولار)، قبل أن تتراجع إلى 13.4 مليار دولار في 2024، بينما كانت الاستثمارات اليابانية الخارجة كبيرة حيث بلغت 204.4 مليار دولار في 2024. الأمر الذي يُظهر اليابان كقوة استثمارية عالمية رئيسية، خاصة في القطاعات الصناعية والتقنية المتقدمة.

أما سنغافورة، فتُظهر التدفقات الداخلة ارتفاعاً ملحوظاً خلال 2020-2022، لتصل الى 142 مليار دولار، مع استقرار نسبي في 2023-2024، فيما بلغت الاستثمارات السنغافورية الخارجة في عام 2024 حوالي 52 مليار دولار وهو ما يعكس دور سنغافورة كمركز مالي وتجاري عالمي يجذب الاستثمارات ويعيد توجيهها جزئياً نحو الأسواق الإقليمية والعالمية.

والاستثماري الذي توفره للأسواق الآسيوية والعالمية. والجدول التالي يبين تفاصيل حركة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل الى هذه الدول والخارج منها:

هذه الدول دورًا استراتيجيًا في السوق العالمية، سواء كوجهة للاستثمارات أو كمصدر لرؤوس الأموال والخبرات التقنية، وهو ما يعكس أهميتها الاقتصادية في المنطقة ومستوى الانفتاح التجاري

حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والداخل الى الدول التي زارها جلالة الملك (مليون دولار)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة FDI outflows					تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة FDI inflow					الدولة
2024	2023	2022	2021	2020	2024	2023	2022	2021	2020	
204,380	196,742	162,126	208,985	99,708	13,357	20,841	34,194	34,294	11,768	اليابان
55,257	62,997	52,230	61,368	39,793	143,352	135,104	142,128	130,955	71,550	سنغافورة
9,703	7,080	7,323	3,854	4,448	24,212	21,497	25,390	21,131	18,591	اندونيسيا
20	-950	2,674	358	380	20,170	18,500	17,900	15,660	15,800	فيتنام
153	32	1,157	242	-45	2,568	2,048	1,462	2,147	2,057	باكستان

Source: World Investment Report, 2025 UN Trade and Development (UNCTAD), P (253-256)

والسيارات والإلكترونيات وأشباه الموصلات، والخدمات المالية، والصناعات الدوائية والكيمائية، والبنية التحتية، والاتصالات، وتستثمر في الولايات المتحدة، والهند، وفيتنام، وتاييلاند، والمملكة المتحدة. في حين تتركز استثمارات إندونيسيا في الصناعات الغذائية والمشروبات، والتعدين، والصناعات الدوائية. في حين توجهت استثمارات فيتنام إلى التعدين، والزراعة والغابات وصيد الأسماك، وتكنولوجيا المعلومات. وتستثمر في دول مثل لاوس وكمبوديا وفنزويلا.

ورغم الإمكانيات الاستثمارية العالية لهذه الدول، تظل حصتها في الاستثمار بالأردن محدودة ومتواضعة. ويأتي هذا في الوقت الذي يمتلك فيه الأردن العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة في

وحول التوزيع القطاعي والجغرافي للاستثمارات المصدرة من هذه الدول، تشير البيانات إلى أن كل من سنغافورة، اليابان، إندونيسيا، وفيتنام تتمتع بمحافظ استثمارية واسعة ومتنوعة، تغطي قطاعات حيوية ومتعددة على المستوى العالمي، إلا أن حصة الأردن من هذه الاستثمارات متواضعة ومحدودة مقارنة بالإمكانيات التي يمتلكها الأردن والفرص الاستثمارية في القطاعات ذات الأولوية. فسنغافورة تركز في استثماراتها على الخدمات المالية والتأمين، والصناعة التحويلية، التجارة والتخزين، التطوير العقاري، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتمتد استثماراتها إلى دول رئيسية مثل الصين، الهند، والمملكة المتحدة. أما اليابان، فتشمل محافظها الاستثمارية الصناعات التحويلية،

الموضع استعداد الوزارات القطاعية والجهات المعنية بالاستثمار لتوفير فرص استثمارية جاهزة في القطاعات ذات الأولوية. كما أبدى القطاع الخاص استعداده للتعاون مع الجهات الحكومية لتسهيل التشبيك مع نظرائه في هذه الدول، بهدف إبرام شراكات استثمارية في الأردن عبر مختلف القطاعات.

وفيما يخص قطاع التعدين على وجه الخصوص، خلصت الجلسة الى وجود جاهزية كبيرة لدى القطاع ممثلاً بشركة مناجم الفوسفات الأردنية وشركة البوتاس العربية، حيث تمتلكان رؤى وبرامج واضحة تستند إلى مخرجات رؤية التحديث الاقتصادي، وبالتشاركية مع وزارة الطاقة والثروة المعدنية. حيث أعدت كل شركة منهما خطة استثمارية واضحة تمتد لعشر سنوات داخل وخارج الأردن، مما يتيح إمكانية توليد شراكات مع المستثمرين في قطاع التعدين في الدول التي زارها جلالة الملك، سواء عبر زيادة الصادرات التعدينية الى هذه الدول، أو من خلال إقامة صناعات تحويلية تعدينية مشتركة في الأردن للاستفادة من التقنية العالية التي تتمتع بها هذه الدول.

وفيما يلي استعراض لحركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من اليابان وسنغافورة وإندونيسيا وفيتنام حسب القطاع والدولة المستقبلية للعام 2024، مع الإمكانيات المتاحة والمحتملة لتعزيز الشراكات الاستثمارية في الأردن مع هذه الدول، وذلك على النحو التالي:

قطاعات استراتيجية، تشمل، الزراعة الأمن الغذائي، والتعدين، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والخدمات المالية المستقبلية، والصناعة التحويلية كالأدوية والصناعات الهندسية، بالإضافة الى المشاريع الكبرى ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاعات الطاقة والمياه والنقل وسكك الحديد، والبنية التحتية والمدن الجديدة. مما يجعل المملكة سوقاً واعدة لجذب استثمارات أكبر من هذه الأسواق العالمية المتنوعة في ظل ما تتمتع به المملكة من استقرار سياسي واقتصادي، وتوقعه على العديد من اتفاقيات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وسنغافورة وكندا والاتحاد الأوروبي، واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)، والتي تجعل الأردن مركزاً للانطلاق لهذه الأسواق والتي تزيد عن 1.5 مليار مستهلك. بالإضافة الى توفر الايدي العاملة المؤهلة في القطاعات التكنولوجية والهندسية، وغيرها من القطاعات مع سعي مباشر من الحكومة الى تأهيل وتدريب الموارد البشرية في الأردني ورفدها بالمهارات الجديدة التي تؤهلها لتصبح قادرة على العمل في مختلف المشاريع الاستثمارية. بالإضافة الى توفر حزمة من الحوافز الاستثمارية المهمة مثل الإعفاءات الجمركية والضريبية من خلال قانون البيئة الاستثمارية، والحوافز التي تقدمها وزارة العمل للمشاريع المشغلة للعمالة الأردنية.

وقد أظهرت الجلسة الحوارية التي عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع الجهات المعنية بهذا

الدولة	أهم القطاعات	أهم الدول المستثمر بها	الفرص الاستثمارية المتاحة في الاردن
سنغافورة	- قطاع الخدمات المالية والتأمين - قطاع الصناعة التحويلية - التجارة والتخزين - التطوير العقاري - تكنولوجيا المعلومات	- الصين والهند - لوكسمبورغ - المملكة المتحدة - اندونيسيا - هولندا - هونغ كونغ - جزر كايمن - استراليا، ماليزيا	- الخدمات المالية المستقبلية. - الخدمات اللوجستية. - الفرص في المدينة الجديدة. - المشاريع الكبرى ومشاريع الشراكة (الصندوق السيادي السنغافوري). - تكنولوجيا المعلومات. - صناعة المجوهرات
اندونيسيا	- الصناعات الغذائية - التعدين - الصناعات الدوائية	- الصين، اليابان، ماليزيا، كوريا، الهند	- المجوهرات - التعدين والاسمدة - منتجات الحلال - المشاريع الكبرى ومشاريع الشراكة.
اليابان	- الصناعات التحويلية، وتشمل: صناعة السيارات، الإلكترونيات، الآلات، وأشباه الموصلات. - الخدمات المالية والتأمين - الصناعات الدوائية والكيمائية وتشمل البحث والتطوير والتصنيع - البنية التحتية والنقل - الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	- الولايات المتحدة، الهند، فيتنام، تايلاند - المملكة المتحدة، ألمانيا - فرنسا، هونغ كونغ - سنغافورة. - الولايات المتحدة، سويسرا - ألمانيا، المملكة المتحدة. - تايلاند، فيتنام - الولايات المتحدة. - آسيا وأمريكا الشمالية.	- أشباه الموصلات - الصناعات الدوائية، والبحث والتطوير - الدوائي. - التعدين - تكنولوجيا المعلومات - المشاريع الكبرى ومشاريع الشراكة (الطاقة، النقل). - صناعة المجوهرات - الخدمات المالية
فيتنام	- التعدين: أكثر من 7 مليارات دولار (31% من الإجمالي) - الزراعة والغابات وصيد الأسماك: 3.4 مليار دولار (15% من الإجمالي) - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: أكثر من 2.84 مليار دولار (13% من الإجمالي)	- لاوس: نحو 5.7 مليار دولار (25% من الإجمالي) - كمبوديا: نحو 2.94 مليار دولار (13% من الإجمالي) - فنزويلا 1.83: مليار دولار (8.1% من الإجمالي)	- التعدين. - المحيقات والصناعات الجلدية.

الفصل الثالث

التحديات والتوصيات

أولاً: التحديات:

قد تؤثر بشكل مباشر على جاذبية المملكة للاستثمار الأجنبي الصادر من هذه الدول، والقدرة التنافسية للصادرات الأردنية، والتي تم مناقشتها وطرحها خلال نقاشات الجلسة الحوارية التي عقدها المجلس حول الموضوع. ويمكن اجمال هذه التحديات وفق المصنوفة التالية:

رغم الفرص الواعدة في الأردن والتي من شأنها البناء عليها لتعزيز التعاون الاستثماري والتجاري بين الأردن وكل من اليابان وإندونيسيا وسنغافورة وفيتنام وباكستان، فإن تعظيم الاستفادة من هذه الفرص يتطلب معالجة مجموعة من التحديات التي

التحديات الخاصة بالاستثمار	
التحدي	الوصف
منافسة متزايدة على المستويين الدولي والإقليمي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة	يواجه الأردن منافسة متزايدة على المستويين الدولي والإقليمي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لا سيما مع قيام دول منافسة مثل السعودية ودول الخليج بتقديم حوافز جاذبة، بما في ذلك تخفيض تكاليف الطاقة، مما يضع الأردن أمام تحدٍ حقيقي في القدرة على التفاوض لضمان استقطاب هذه الاستثمارات. ويُعد تفاوض شركة مناجم الفوسفات الأردنية مع إحدى الشركات اليابانية لبناء مصنع لإنتاج حامض الفوسفوريك في منطقة الأبيض مثالا واضحا على هذا التحدي، حيث قدمت شركة سعودية عرضا منافسا لكلا الشركتين لإقامة المصنع في مدينة ينبع بالمملكة العربية السعودية، مع توفير حوافز كبيرة في مجال الطاقة، مما يبرز التأثير المباشر للمنافسة الإقليمية على القرارات الاستثمارية واستراتيجيات جذب المستثمرين.
تبسيط إجراءات رحلة المستثمر غير جاهزة بشكل كامل.	ما زالت إجراءات تبسيط رحلة المستثمر غير جاهزة بشكل كامل، حيث يواجه المستثمرون طول في سلسلة الإجراءات المتعلقة بتسجيل وترخيص المشاريع الاستثمارية. بالإضافة الى تعدد الموافقات التنظيمية والبيئية والرخص القطاعية، مما قد يؤدي إلى تأخير تنفيذ الاستثمارات على أرض الواقع، وفقدان فرص ثمينة لصالح دول منافسة أكثر سرعة ومرونة في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
إجراءات طرح المشاريع الكبرى ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص	تتطلب المشاريع الكبرى، وخصوصا مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الالتزام بمرورها بإجراءات طرح العطاءات التقليدية، مما قد يطيل زمن تنفيذها، وهو ما قد يتعارض مع طبيعة إدارة الاستثمارات لدى الصناديق السيادية والشركات العالمية الكبرى الراغبة في الاستثمار المباشر في الخارج. هذا الوضع يبرز التحدي المتمثل في الحاجة إلى تحقيق توازن بين المتطلبات التنظيمية والحكومة من جهة، وبين قدرة الأردن على استقطاب الاستثمارات الأجنبية الكبرى من جهة أخرى.
توفر البيانات والمعلومات التفصيلية والشاملة عن بيئة الأعمال، وتكاليف تأسيس الأعمال في الاردن	يمثل نقص المعلومات والبيانات التفصيلية حول الفرص الاستثمارية، وتكاليف إقامة المشاريع، والأعباء الضريبية، ومتطلبات العمل، وغيرها من المعلومات الأساسية المتعلقة برحلة المستثمر في الأردن، تحدياً رئيسياً أمام سرعة اتخاذ القرار الاستثماري بالنسبة للمستثمر. ويبرز هذا التحدي بشكل خاص عند التعامل مع مستثمرين من الدول الغير تقليدية بالنسبة للأردن مثل فيتنام وإندونيسيا وباكستان، والذين يحتاجون إلى هذه المعلومات التفصيلية بسبب قلة معرفتهم بالسوق الأردني. وهذا ما ظهر عليه ذلك خلال منتدى الأعمال الأردني الفيتنامي ضمن الزيارة الملكية الأخيرة.
توفر العمالة الماهرة، وأجورها	يشكل توفر العمالة الأردنية المدربة في القطاعات المستهدفة عاملاً مهماً لنجاح المملكة في جذب الاستثمارات المباشرة من هذه الدول، لا سيما في الصناعات عالية التقنية، والخدمات المتخصصة، وقطاع الألبسة. ومع ذلك، يبرز تحدٍ حقيقي يتمثل في أن دولاً مثل فيتنام وباكستان وإندونيسيا تتميز بتوافر العمالة الماهرة بأسعار منخفضة، مما يُضغَب إقناع المستثمرين بالتحول من هذه الأسواق الى الأردن.
ارتفاع تكاليف الإنتاج خاصة الطاقة	إن ارتفاع كلفة الطاقة للمشاريع التعدينية التحويلية على وجه الخصوص يشكل عبئاً كبيراً على الربحية، وزيادة في تكاليف الإنتاج نظراً لاعتماد هذا القطاع على الطاقة بشكل كبير جداً ويؤثر على قدرة المستثمرين على المنافسة عالمياً، ما يستدعي دراسة سياسات طاقة تنافسية وتشجيع الابتكار في تقنيات الطاقة المستدامة لتخفيف التكاليف. حيث تدرس شركة مناجم الفوسفات إقامة لإنتاج الأسمدة الفوسفاتية (DAP) نظراً لتوفر الطاقة الرخيصة وتوفر المواد الأولية كالألمونيا التي تحتاجها هذه الصناعة، بما يشكل انطلاقة جديدة لشركة مناجم الفوسفات الأردنية نحو أسواق جنوب شرق آسيا والهند وشرق إفريقيا، بفضل ما تتمتع به سلطنة عمان من أطول شحن بحري كبير الى هذه الدول.

التحديات الخاصة بالصادرات الاردنية	
التحدي	الوصف
القيود الجمركية	بعض من هذه الدول تفرض رسوماً جمركية عالية أو قيوداً غير جمركية على بعض المنتجات، ما يزيد تكلفة الصادرات الأردنية ويقلل تنافسيتها في هذه الأسواق. في ظل عدم وجود اتفاقيات تجارة حرة مع هذه الدول باستثناء سنغافورة.
القيود غير الجمركية	يتطلب التصدير إلى هذه الأسواق خاصة الأسواق المتقدمة مثل اليابان وسنغافورة الالتزام الصارم بمعايير الجودة العالية، والحصول على الشهادات الصحية والفنية، فضلاً عن الامتثال لمعايير السلامة المشددة، ما يزيد من تعقيد دخول هذه الأسواق. أما في بعض الأسواق الأخرى مثل إندونيسيا وفيتنام، فيستلزم الحصول على شهادات خاصة والامتثال لقيود تنظيمية إضافية.
منافسة قوية من قبل دول المجاورة لهذه الدول	تواجه الصادرات الأردنية إلى أسواق مثل اليابان وسنغافورة وفيتنام وإندونيسيا منافسة قوية من منتجات مشابهة تصدرها دول مجاورة وذات إنتاج كبير مثل الهند والصين، سواء من حيث السعر أو الجودة أو التوافر المستمر في الأسواق، إضافة إلى ارتفاع حجم التبادل التجاري فيما بينها، ما يزيد من صعوبة ترسيخ المنتجات الأردنية وتحقيق موطئ قدم ثابت في هذه الأسواق.
ارتفاع كلف الشحن بسبب بعد هذه الأسواق عن الأردن	ارتفاع كلف الشحن البحري والجوي إلى هذه الأسواق البعيدة، الأمر الذي يزيد من إجمالي تكلفة المنتج ويقلل القدرة التنافسية للصادرات الأردنية، في ظل عدم وجود خطوط جوية وبحرية مباشرة إلى هذه الدول نظراً لبعدها. كما أن بعض هذه الأسواق تتطلب قدرات لوجستية قوية لتوصيل البضائع بكفاءة، ويؤدي ضعف البنية اللوجستية إلى زيادة التكاليف وتأخير التسليم، مما يقلل من القدرة التنافسية للصادرات الأردنية.
قلة الوعي بالمنتجات الأردنية في هذه الأسواق	قلة الوعي بالمنتجات الأردنية من قبل مستهلكي هذه الدول مما يجعل اختراق السوق الأردني صعباً دون حملات ترويجية فعالة أو شراكات محلية.
التحديات الخاصة بجذب السياح	
التحدي	الوصف
بعد المسافة والربط الجوي المحدود	عدم وجود خطوط طيران مباشرة من هذه الدول إلى الأردن، الأمر الذي يزيد من صعوبة السفر ويطيل زمن الرحلة، ما يقلل من جاذبية الأردن كوجهة سياحية مقارنة بوجهات آسيوية أخرى أكثر سهولة للوصول إليها. هذا فضلاً عن أن الرحلات التي تتطلب توقفاً أو تحويلاً تزيد من تكلفة السفر وتقلل من رغبة السياح في اختيار الأردن.
قلة المعرفة بالمنتج السياحي الأردني	إن غياب المحتوى الترويجي الموجه بلغات تلك الدول (اليابانية، الإندونيسية، الفيتنامية) على وجه الخصوص يقلل من قدرة السياحة الأردنية على اختراق هذه الأسواق.
المنافسة الإقليمية والدولية	إن الوجهات السياحية القريبة من تلك الدول مثل تايلاند، وماليزيا، أو الإمارات تقدم تسهيلات سياحية مع باقات شاملة، وبنية تحتية قوية، ما يجعلها منافساً صعباً للأردن.
التحدي اللغوي	قلة المرشدين السياحيين الذين يتقنون لغات هذه الدول، ونقص المعلومات السياحية المفصلة باللغة المناسبة، يحد من تجربة السائح ويؤثر على قرار الزيارة المتكرر.

في المجمل، يمثل التعامل الاستباقي مع هذه التحديات محورًا رئيسيًا لتعزيز العوائد الاقتصادية من التعاون التجاري والاستثماري والسياحي مع هذه الدول، ويتطلب تكاملاً بين التشريعات، وتسهيل الإجراءات، وتحسين جودة المشاريع الاستثمارية، وتطوير الموارد البشرية، إلى جانب مراجعة الحوافز وتكاليف التشغيل، بما يضمن بيئة استثمارية جاذبة ومستدامة. كما أن ترسيخ مكانة الصادرات الأردنية في هذه الدول وجذب المزيد من السياح منها يتطلب التعامل مع تحديات متعددة على المستويين التنظيمي والاقتصادي والتسويقي، مما يجعل الوصول إلى هذه الأسواق مهمة تتطلب استراتيجيات متكاملة وشاملة بالشراكة ما بين القطاعين العام والخاص.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء التحديات المتعددة التي تواجه الصادرات الأردنية وتعزيز الاستثمارات في الاردن من الأسواق المستهدفة، تظهر الحاجة الملحة لوضع مجموعة من التوصيات العملية التي تهدف إلى رفع القدرة التنافسية للأردن، وتحسين بيئته الاستثمارية وذلك على النحو التالي:

الجهات المعنية بالتنفيذ	التوصيات الخاصة بالاستثمار
1 - وزارة الاستثمار	اعداد دليل معلومات للمستثمر شامل ومفصل يتضمن معلومات عن الأردن، والمزايا التنافسية للقطاعات ذات الأولوية في الأردن، وإجراءات وتكاليف بدء الأعمال في الأردن، بالإضافة الى معلومات عن الضرائب، وأسعار الطاقة، وأجور العمال، وتكاليف الخدمات اللوجستية، وسائر المعلومات الأساسية المتعلقة برحلة المستثمر في الأردن. مع توفير ترجمات دقيقة إلى لغات الدول المستهدفة لضمان سهولة الوصول وفهم المحتوى من قبل المستثمرين الأجانب.
2 - وزارة الاستثمار - سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة - شركات التطوير للمناطق التنموية والحرّة، والمدينة الجديدة	إعداد ملف متكامل بالفرص الاستثمارية في القطاعات ذات الأولوية المدرجة في رؤية التحديث الاقتصادي، مصمم خصيصاً ليتوافق مع توجهات الشركات الاستثمارية والصناديق السيادية في الدول الآسيوية المستهدفة، مع إبراز المشاريع الكبرى ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص القابلة للتنفيذ سريعاً.
3 - صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي	تعديل الإطار التشريعي الخاص بالتعامل مع المشاريع الكبرى، ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يسمح بالتلزم المباشر للصناديق السيادية الأجنبية الكبرى الراغبة بالاستثمار بالمشاريع المطروحة في الأردن، وذلك ضمن ضوابط وأسس واضحة وشفافة.
4 - وزارة المالية - وزارة الاستثمار	دراسة إنشاء صندوق سيادي أردني، أو تعزيز الدور الاستثماري لشركة إدارة المساهمات الحكومية، بهدف الدخول في شراكات استثمارية مباشرة مع الصناديق السيادية الأجنبية داخل الأردن، بما يسهم في تعزيز ثقة هذه الصناديق ببيئة الاستثمار الوطنية، ويدعم تسريع وتيرة اتخاذ القرارات الاستثمارية لديها.

الجهات المعنية بالتنفيذ	التوصيات الخاصة بالاستثمار
5 - وزارة الاستثمار، بالتعاون الجهات ذات العلاقة.	العمل على تسريع استكمال إجراءات تسهيل رحلة المستثمر من خلال إعادة هندسة عمليات تسجيل وترخيص المشاريع الاستثمارية، وتحديد الخطوات الأساسية لرحلة المستثمر وإلغاء أي إجراءات غير ضرورية، مع أتمتة كافة الإجراءات، وربط جميع العمليات إلكترونياً مع كافة الجهات المعنية بتسجيل وترخيص المشاريع الاستثمارية لتكون مؤتمتة بالكامل خلال العام 2026
6 - وزارة الطاقة والثروة المعدنية، بالتنسيق مع الوزارات المعنية.	الإسراع في استكمال عمليات استخراج الغاز الطبيعي في حقل الريشة، واستكمال كافة المشاريع المتعلقة بالغاز الطبيعي، خاصة تلك التي تهدف الى ربط المدن الصناعية التنموية، والتجمعات الصناعية الخاصة بالصناعات المرتبطة بخامى الفوسفات والبوتاس بالغاز الطبيعي.
7 - وزارة العمل - وزارة الاستثمار	تعزيز تنافسية سوق العمل الأردني عبر تطوير برامج تدريب مهنية وتقنية متخصصة في القطاعات ذات الأولوية، ورفع مهارات العمالة الوطنية، وتقديم حوافز تشجع المستثمرين على تفضيل العمالة الأردنية، بما يسهم في تقليص الفجوة مع الدول المنافسة مثل فيتنام وباكستان وإندونيسيا التي تتميز بعمالة ماهرة منخفضة التكلفة، وبالتالي زيادة قدرة الأردن على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
8 - وزارة الاستثمار - وزارة الخارجية وشؤون المغتربين	تعزيز التواجد الأردني الخارجي في الدول الاسيوية المستهدفة، عبر إنشاء مكاتب تمثيلية متخصصة في جذب الاستثمار، وتعمل ضمن إطار تنسيقي مباشر مع السفارات الأردنية هناك، وتتولى مهام الترويج للفرص الاستثمارية وفق أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، والمتابعة الحثيثة مع الشركات والصناديق السيادية، وتقديم المعلومات الفنية والاقتصادية المطلوبة، بما يسهم في بناء شبكة علاقات قوية وفعالة تدعم تسريع تدفق الاستثمارات إلى الأردن.
9 - غرفتي الصناعة والتجارة. - غرفة تجارة الأردن - وزارة الخارجية - وزارة الاستثمار	تعزيز دور القطاع الخاص الأردني في تنظيم منتديات وملتقيات أعمال متخصصة، تهدف إلى تشبيك رجال الأعمال الأردنيين مع نظرائهم في الدول المستهدفة، بما يسهم في بناء شراكات استثمارية مشتركة وجذب استثمارات نوعية إلى الأردن.
10 - غرفتي الصناعة والتجارة - وزارة الخارجية - وزارة الاستثمار	تنظيم زيارات ميدانية لوفود رجال الأعمال من الدول المستهدفة إلى الأردن، لتمكينهم من الاطلاع مباشرة على الفرص الاستثمارية المتاحة والتعريف على المقومات الاقتصادية والاستثمارية على أرض الواقع.

الجهات المعنية بالتنفيذ	التوصيات الخاصة بالاستثمار
- وزارة الاستثمار - وزارة الصناعة والتجارة والتموين - غرف الصناعة والتجارة.	تشجيع الاستثمار في قطاع الملابس والمحيكات لزيادة قيمته المضافة وتحسين قدرته التنافسية إقليمياً ودولياً، من خلال ما يلي: ▪ إنشاء مناطق تنمية صناعية متخصصة ومتكاملة تضم وحدات إنتاجية لمختلف حلقات سلسلة القيمة لقطاع الملابس، بما في ذلك التصنيع والتشطيب والتعبئة والتغليف. ▪ تشجيع الاستثمار في الصناعات الوسيطة مثل صناعة الأقمشة، الخيوط، الأصباغ، والأزرار. ▪ برامج دعم فني وتمويلي لتحديث التكنولوجيا في الصناعات النسيجية. ▪ تطوير مهارات العاملين في الصناعات المكملية وتوفير تدريب متخصص في مجال تصميم الأزياء. 11
- وزارة الاستثمار - وزارة الصناعة والتجارة والتموين. - غرف الصناعة والتجارة.	تشجيع الاستثمار في قطاع المجوهرات، من خلال ما يلي: ▪ إنشاء منطقة صناعية تنمية متخصصة بصناعة المجوهرات والصناعات المعتمدة عليها. ▪ تعزيز الشراكة مع المؤسسات الأكاديمية والتقنية لتطوير مهارات العاملين في صناعة المجوهرات. استهداف المستثمرين في قطاع المجوهرات من اليابان وإندونيسيا، وسنغافورة. 12
- البنك المركزي الأردني - دائرة مراقبة الشركات - وزارة الاستثمار	تطوير قاعدة بيانات تفصيلية يتم تحديثها سنوياً وتُقدّم توزيعاً دقيقاً للاستثمارات الأجنبية حسب كل دولة، بهدف تصميم سياسات استقطاب استثماري أكثر فاعلية داعمة للنمو الاقتصادي. 13

التوصيات الخاصة بتعزيز الصادرات الاردنية	الجهات المعنية بالتنفيذ
1	تعزيز التعاون الاستراتيجي بين الأردن وكل من اليابان، وفيتنام، وسنغافورة، والباكستان، وإندونيسيا، وذلك في إطار جهود متكاملة لزيادة الصادرات الأردنية الى هذه الدول، عبر تعزيز الجهود الدبلوماسية والتجارية على مستوى الحكومات، وتكثيف التنسيق المشترك من خلال اللجان الثنائية المشتركة التي تُعنى بتسهيل العمليات التجارية وإزالة أي عقبات امام الصادرات الأردنية الى هذه الدول. - وزارة الصناعة والتجارة والتموين. - وزارة الخارجية وشؤون المغتربين. - غرفة صناعة الأردن. - غرفة تجارة الأردن.
2	فتح خطوط شحن جوي وبحري مباشرة وتقديم دعم لوجستي للشركات الأردنية الراغبة بالتصدير الى هذه الدول. - وزارة النقل - شركة تطوير العقبة - الملكية الاردنية
3	تعزيز الحضور التجاري الأردني في الدول المستهدفة عبر إنشاء مكاتب تمثيل تجاري بالشراكة مع القطاع الخاص، بما يدعم الترويج للمنتجات والخدمات الأردنية ويُسهل في توسيع فرص النفاذ إلى تلك الأسواق. - وزارة الصناعة والتجارة والتموين. - وزارة الخارجية وشؤون المغتربين. - بيت التصدير.
4	تعزيز الوعي بالمنتجات الأردنية في اسواق هذه الدول من خلال إطلاق حملات ترويجية شاملة للمنتجات الأردنية، وتنظيم معارض متخصصة تُبرز الصناعات الوطنية وتدعم توسعها في تلك الأسواق. - وزارة الصناعة والتجارة والتموين. - وزارة الخارجية وشؤون المغتربين. - بيت التصدير.
5	تطوير برامج دعم وتمكين للصادرات الأردنية تستهدف الالتزام بالمعايير الدولية وشهادات الجودة والسلامة المطلوبة في هذه الدول. - وزارة الصناعة والتجارة والتموين. - بيت التصدير. - غرف الصناعة والتجارة.
6	إعداد دراسات معمقة لسلوك المستهلكين في الدول المستهدفة للتصدير، لتمكين الجهات المعنية والشركات الأردنية من تحديد الفرص السوقية بدقة ووضع استراتيجيات تصديرية مناسبة. - وزارة الصناعة والتجارة والتموين. - بيت التصدير. - غرف الصناعة والتجارة.
7	توجيه موارد صندوق دعم الصناعة نحو القطاعات الصناعية المستهدفة، لتعزيز قدرتها التنافسية وزيادة مساهمتها في التصدير الى هذه الدول. - وزارة الصناعة والتجارة والتموين. - المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية.

الجهات المعنية بالتنفيذ	التوصيات الخاصة بزيادة اعداد السياح الى الأردن من اليابان، وسنغافورة، وفيتنام، والباكستان، وإندونيسيا.
- وزارة السياحة والآثار. - هيئة تنشيط السياحة - الملكية الأردنية - شركات الطيران العارض	1 تعزيز الربط الجوي بين الأردن وهذه الدول من خلال فتح خطوط مباشرة.
- وزارة السياحة والآثار. - وزارة الداخلية - وزارة الخارجية.	2 تسهيل إجراءات إصدار التأشيرات السياحية للمجموعات السياحية الزائرة، لتيسير السفر.
- وزارة السياحة والآثار. - هيئة تنشيط السياحة	3 إطلاق حملات ترويجية سياحية موجهة باللغات المحلية لتلك الدول خاصة (اليابانية، الإندونيسية، الفيتنامية)، تشمل المحتوى الرقمي والإعلانات والمعارض السياحية.
- وزارة السياحة والآثار. - هيئة تنشيط السياحة	4 تطوير عروض سياحية تنافسية تشمل حزم متكاملة مع التركيز على ما يميز الأردن عن الوجهات الإقليمية والدولية.
- وزارة السياحة والآثار. - هيئة تنشيط السياحة	5 تدريب وزيادة عدد المرشدين السياحيين القادرين على التحدث بلغات الدول المستهدفة، وتوفير معلومات سياحية مفصلة باللغات المناسبة، لتحسين تجربة السائح وزيادة احتمالية العودة والتوصية بالأردن كوجهة سياحية.

الملاحق

جدول رقم (1)

حجم التجارة الخارجية بين الأردن وعدد من دول جنوب شرق آسيا لعام 2024 (مليون دينار)

الدولة	الصادرات الوطنية	المستوردات	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري
باكستان	6.7	29.7	36.4	-23.0
اندونيسيا	97.6	527	624.6	-429.4
سنغافورة	12.4	30.3	42.7	-17.9
فيتنام	4.6	172.7	177.3	-168.1
اليابان	43.2	237.1	280.3	-193.9
المجموع	164.5	996.8	1,161.3	-832.3
كافة دول العالم	8,579.3	19,110.4	27,689.7	-10,531.1
النسبة (%)	1.9%	5.2%	4.2%	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، بيانات التجارة الخارجية.

جدول رقم (2)

تطور حجم التبادل التجاري بين الأردن وعدد من دول جنوب شرق آسيا خلال الفترة 2020-2024 (مليون دينار)

السنة	اليابان	اندونيسيا	فيتنام	سنغافورة	باكستان
2020	250	175.4	135.2	40.2	28.5
2021	278.9	353.7	150.8	35.4	32.7
2022	308.5	661.0	153.7	40.0	37.9
2023	264.6	657.8	141.6	67.6	33.0
2024	280.3	624.6	177.3	42.7	36.4

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، بيانات التجارة الخارجية.

جدول رقم (3)
حجم التبادل التجاري بين الأردن واليابان (مليون دينار)

السنة	الصادرات الوطنية	المستوردات	حجم التبادل	الميزان التجاري
2020	15.6	234.4	250	-218.8
2021	22.8	256.1	278.9	-233.3
2022	61.7	246.8	308.5	-185.1
2023	38.2	226.4	264.6	-188.2
2024	43.2	237.1	280.3	193.9-

دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات التجارة الخارجية

جدول رقم (4)
أهم الصادرات الوطنية الى اليابان في عام 2024 (مليون دينار)

البند	القيمة
فوسفات	1.75
أسمدة	19.9
مواد كيماوية (برومورات، ونيترات)	2.1
ملابس	3.6
خردة نحاس	7.7
الومنيوم خام	7
أخرى	1.1

دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات التجارة الخارجية

جدول رقم (5)
أهم المستوردات الأردنية من اليابان في عام 2024 (مليون دينار)

البند	القيمة
المستوردات الأردنية من اليابان	القيمة
تبغ (مدخل إنتاج)	2.7
منتجات كيماوية عضوية	12.5
أدوية	5.4
مبيدات	1.4
إطارات	11.6
منتجات بلاستيكية	1.5
نسيج (مواد خام)	7.4
حديد صب	3.1
آلات واجهزة، معدات كهربائية، اجزاؤها	38.9
وسائط نقل بري	129.5
ادوات وأجهزة طبية	12.4
أخرى	10.9

دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات التجارة الخارجية

جدول رقم (6)
حجم التبادل التجاري بين الأردن وفيتنام (مليون دينار)

السنة	الصادرات الوطنية	المستوردات	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري
2020	5.6	129.6	135.2	-124
2021	8.5	142.3	150.8	-133.8
2022	5	148.7	153.7	-143.7
2023	5.4	136.2	141.6	-130.8
2024	4.6	172.7	177.3	-168.1

دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات التجارة الخارجية

جدول رقم (7)
أهم الصادرات الوطنية الى فيتنام في عام 2024 (مليون دينار)

البند	القيمة
أسمدة	3.1
نيترات، من بوتاسيوم	0.72
أخرى	0.79

دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات التجارة الخارجية

جدول رقم (8)
أهم المستوردات الأردنية من فيتنام في عام 2024 (مليون دينار)

البند	القيمة
أسماك	5.2
كاشو	18.8
فلفل (بيبر)، وبن	3.6
منتجات كيماوية	3.7
إطارات سيارات	1.1
خشب ومصنوعاته، وأثاث	5.1
مواد نسيجية ومصنوعاتها	44.4
أحذية	8.1
أجهزة هواتف	45.9
آلات ومعدات	13.6
أخرى	23.3

دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات التجارة الخارجية

جدول رقم (9)
حجم التبادل التجاري بين الأردن وإندونيسيا (مليون دينار)

السنة	الصادرات الوطنية	المستوردات	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري
2020	89.6	85.8	175.4	3.9
2021	119.8	233.9	353.7	-114.1
2022	240.3	420.7	661.0	-180.4
2023	133	524.8	657.8	-391.8
2024	97.6	527	624.6	-429.4

دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات التجارة الخارجية

جدول رقم (10)
أهم الصادرات الأردنية الى إندونيسيا في عام 2024 (مليون دينار)

البند	القيمة
فوسفات	82
أسمدة	14.7
أخرى	0.88

دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات التجارة الخارجية

جدول رقم (11)
أهم المستوردات الأردنية من إندونيسيا في عام 2024 (مليون دينار)

البند	القيمة
زيوت ودهون حيوانية	16.3
محضرات غذائية	33.1
صابون، وجليسرو	7.9
خشب وفحم خشبي	34.8
ورق وورق مقوى	7.7
أقمشة	5
مجوهرات	394.2
الات ومعدات وأجهزة كهربائية	6.3
وسائط نقل بحري	4.6
أخرى	17.3

دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات التجارة الخارجية

جدول رقم (12)
حجم التبادل التجاري بين الأردن والباكستان (مليون دينار)

السنة	الصادرات الوطنية	المستوردات	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري
2020	7.8	20.7	28.5	-12.9
2021	12.9	19.8	32.7	-6.9
2022	11.2	26.7	37.9	-15.5
2023	6.5	26.5	33.0	-20.0
2024	6.7	29.7	36.4	-23.0

دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات التجارة الخارجية

جدول رقم (13)
أهم الصادرات الأردنية الى الباكستان في عام 2024 (مليون دينار)

البند	القيمة
أسمدة	3.7
أدوية	0.86
صناعات غذائية	0.82
أخرى	1.32

دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات التجارة الخارجية

جدول رقم (14)
أهم المستوردات الأردنية من الباكستان في عام 2024 (مليون دينار)

البند	القيمة
منتجات نباتية	4.2
مشروبات روحية	2.5
مواد نسيجية	11
أخرى	12.0

دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات التجارة الخارجية

جدول رقم (15)

حجم التبادل التجاري بين الأردن وسنغافورة (مليون دينار)

السنة	الصادرات الوطنية	المستوردات	حجم التبادل التجاري	الميزان التجاري
2020	5.8	34.4	40.2	-28.6
2021	8.1	27.3	35.4	-19.2
2022	13.6	26.4	40.0	-12.8
2023	14.9	52.7	67.6	-37.8
2024	12.4	30.3	42.7	-17.9

دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات التجارة الخارجية

جدول رقم (16)

أهم الصادرات الأردنية الى سنغافورة في عام 2024 (مليون دينار)

البند	القيمة
منتجات كيماوية	5.4
محيكات	5.4
أخرى	1.6

دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات التجارة الخارجية

جدول رقم (17)

أهم المستوردات الأردنية من سنغافورة في عام 2024 (مليون دينار)

البند	القيمة
أغذية اطفال	5.2
أدوية	4.4
عطور	8.5
أجهزة كهربائية	2.3
أجهزة ومعدات طبية	2.9
أخرى	7

دائرة الإحصاءات العامة، إحصاءات التجارة الخارجية

جدول رقم (18)

حجم التجارة الخارجية بين عدد من دول جنوب شرق آسيا والعالم لعام 2024 (مليار دولار أمريكي)

الدولة	الصادرات	المستوردات	الميزان التجاري
اليابان	707.4	742.7	-35.3
اندونيسيا	266.33	235.20	31.13
سنغافورة	504.78	457.52	47.26
باكستان	32.44	56.48	24.05-
فيتنام	353.1	325.44	27.63
المجموع	1864.05	1817.34	46.7

جدول رقم (19)

التجارة الخارجية لليابان في عام 2024 حسب السلعة (مليار دولار)

الصادرات	القيمة مليار دولار	النسبة %	الصف	المستوردات	
				القيمة مليار دولار	النسبة
المركبات	150.9	21%	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	168.7	23%
الآلات والمفاعلات والبويلرات	125.7	18%	المعدات الكهربائية والإلكترونية	106	14%
المعدات الكهربائية والإلكترونية	101.1	14%	الآلات والمفاعلات والبويلرات	72.8	9.8%
سلع استهلاكية	56	8.3%	أدوية	30.2	4.1%
الأجهزة البصرية والفوتوغرافية والفنية والطبية	36.2	5.1	الخامات والخبث والرماد	27.8	3.7%
الحديد والصلب	27.4	3.9%	الأجهزة البصرية والفوتوغرافية والفنية والطبية	27.3	3.7%
البلاستيك	24.7	3.5%	المركبات	23	3.1%
اللآلئ، الأحجار الكريمة، المعادن الثرينة	22.9	3.2%	اللآلئ، الأحجار الكريمة، المعادن الثمينة	15	2%
منتجات دوائية	7.7	1.1%	ملابس	11.9	1.6%

جدول رقم (20)

التجارة الخارجية لليابان في عام 2024 حسب الدولة (مليار دولار)

المستورات		الدولة	الصادرات		الدولة
النسبة	القيمة مليار دولار		النسبة %	القيمة مليار دولار	
23%	167	الصين	21%	142	الولايات المتحدة
12%	85	الولايات المتحدة	19%	125	الصين
5.2%	52.9	استراليا	7%	46.4	كوريا الجنوبية
5.2%	36.8	الامارات	5.4%	35.9	هونغ كونج
4.4%	31.4	كوريا الجنوبية	4%	26.6	تايلاند
4.2%	29.8	السعودية	3%	19.8	سنغافورة
3.8%	26.7	فيتنام	2.6%	17.4	المانيا
3.5%	24.7	تايلاند	2.6%	17.2	الهند
3.3%	23.2	اندونيسيا	2.6%	17.1	فيتنام
3%	21.3	المانيا	2	13	اندونيسيا
1.1%	7.6	الكويت	1.9	12.7	الامارات

جدول رقم (21)

التجارة الخارجية لسنغافورة في عام 2024 حسب السلعة (مليار دولار)

المستورات		الصف	الصادرات		الصف
النسبة	القيمة مليار دولار		النسبة %	القيمة مليار دولار	
31%	144	المعدات الكهربائية والإلكترونية	35%	176	المعدات الكهربائية والإلكترونية
19%	87.3	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	18%	91.6	الآلات والمفاعلات والبويلرات
18	82.7	الآلات والمفاعلات والبويلرات	11%	56.2	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير
5.4%	24.7	اللآلى، الأحجار الكريمة، المعادن الثمينة، والعملات المعدنية	5%	25.2	الأجهزة البصرية والفوتوغرافية والفنية والطبية
3%	13.9	الأجهزة البصرية والفوتوغرافية والفنية والطبية	4.7%	23.5	اللآلى، الأحجار الكريمة، المعادن الثمينة، والعملات المعدنية
1.9%	8.6	طائرات	2.6%	13.2	منتجات بلاستيكية
1.3%	5.7	أدوية	2.3%	11.7	منتجات كيماوية عضوية
0.5%	2.3	الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية	1.7%	8.4	أدوية

جدول رقم (22)

التجارة الخارجية لسنغافورة في عام 2024 حسب الدولة (مليار دولار)

المستورات		الدولة	الصادرات		الدولة
النسبة	القيمة مليار دولار		النسبة %	القيمة مليار دولار	
14%	56.7	الصين	15%	70.7	الصين
14%	55.8	الولايات المتحدة	12%	55.3	هونغ كونج
13%	51.4	ماليزيا	11%	52.3	ماليزيا
7.3%	28.7	كوريا الجنوبية	9.2%	44	الولايات المتحدة
5.6%	22.2	اليابان	8.3%	39.8	اندونيسيا
4%	15.7	إندونيسيا	4.6%	21.9	تايلاند
3.3%	13	فرنسا	4.4%	21.3	كوريا الجنوبية
3.3%	12.9	الامارات	3.7%	17.7	اليابان
2.9%	11.4	تايلاند	3.6%	17.3	فيتنام
2.5%	9.8	المانيا	3.2%	15.1	الهند
2.4%	9.3	بريطانيا	3.1%	14.9	استراليا

جدول رقم (23)

التجارة الخارجية لإندونيسيا في عام 2024 حسب السلعة (مليار دولار)

المستورات		الصف	الصادرات		الصف
النسبة	القيمة مليار دولار		النسبة %	القيمة مليار دولار	
17%	40.7	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	21%	55.5	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير
14%	34	الآلات والمفاعلات والبويلرات	10%	26.9	الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية
12%	27.2	المعدات الكهربائية والإلكترونية	9.7%	25.8	الحديد والصلب
4.6%	10.8	منتجات بلاستيكية	5.7%	15.2	المعدات الكهربائية والإلكترونية
4.6%	10.7	الحديد والصلب	4.1%	11	المركبات
4.1%	9.7	سيارات	3.3%	8.7	اللؤلؤ، الأحجار الكريمة، المعادن الثمينة، والعملات المعدنية
3%	7.1	منتجات كيماوية عضوية	3.1%	8.2	الخامات والخبث والرماد
2%	4.8	اللؤلؤ، الأحجار الكريمة، المعادن الثمينة، والعملات المعدنية	3%	8	نيكل

جدول رقم (24)
التجارة الخارجية لإندونيسيا في عام 2024 حسب الدولة (مليار دولار)

المستورات		الدولة	الصادرات		الدولة
النسبة	القيمة مليار دولار		النسبة %	القيمة مليار دولار	
32%	37.9	الصين	24%	62.7	الصين
9.3%	21.5	سنغافورة	10%	26.6	الولايات المتحدة
6.5%	15	اليابان	8%	20.7	اليابان
5.2%	12.1	الولايات المتحدة	7.9%	20.4	الهند
4.7%	10.9	ماليزيا	4.8%	12.5	ماليزيا
4.5%	10.4	استراليا	4.7%	12.2	سنغافورة
4.2%	9.7	تايلاند	4.2%	10.8	كوريا الجنوبية
4%	9.4	كوريا الجنوبية	4.1%	10.7	الفلبين
2.8%	6.5	فيتنام	3.7%	9.5	فيتنام

جدول رقم (25)
التجارة الخارجية لفيتنام في عام 2024 حسب السلعة (مليار دولار)

المستورات		الصف	الصادرات		الصف
النسبة	القيمة مليار دولار		النسبة %	القيمة مليار دولار	
35%	113	المعدات الكهربائية والإلكترونية	38%	133	المعدات الكهربائية والإلكترونية
7.9%	113	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	11.3%	45	الملابس والأقمشة والخیوط
7.2%	23.3	الآلات والمفاعلات والبويلرات	5.9%	20.8	أحذية
3.8%	12.4	الحديد والصلب	3.4%	12.1	الأثاث، والإضاءة واللافتات، والمباني مسبقة الصنع
2.3%	7.4	الأجهزة البصرية والفوتوغرافية والفنية والطبية	2.4%	8.5	الحديد والصلب

جدول رقم (26)

التجارة الخارجية لفيتنام في عام 2024 حسب الدولة (مليار دولار)

المستورات		الدولة	الصادرات		الدولة
النسبة	القيمة مليار دولار		النسبة %	القيمة مليار دولار	
37%	111	الصين	28%	97.1	الولايات المتحدة
17%	52.4	كوريا الجنوبية	18%	60.6	الصين
7.2%	21.6	اليابان	6.8%	23.4	كوريا الجنوبية
4.6%	13.6	الولايات المتحدة	6.8%	23.3	اليابان
3.9%	11.8	تايلاند	3%	2.10	هولندا
2.9%	8.7	اندونيسيا	2.8%	9.6	هونغ كونج
2.9%	8.5	استراليا	2.5%	8.5	الهند
2.6%	7.8	ماليزيا	2.2%	7.4	المانيا
2%	5.9	الهند	2%	6.9	تايلاند

جدول رقم (27)

التجارة الخارجية للباكستان في عام 2024 حسب السلعة (مليار دولار)

المستورات		الصف	الصادرات		الصف
النسبة	القيمة مليار دولار		النسبة %	القيمة مليار دولار	
32%	17.8	الوقود والزيوت المعدنية	44%	14.23	الملابس
11%	6.2	المعدات الكهربائية الإلكترونية	8.3%	2.7	القطن
5.6%	3.2	الزيوت الحيوانية والنباتية	2.6%	0.85	النحاس
5.5%	3.1	الحديد والصلب	2%	0.66	صناعات جلدية
5.1%	2.9	الآلات والمفاعلات والبويلرات	1.7%	0.56	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير
4.5%	2.5%	منتجات كيميائية عضوية	1.7%	0.55	سكر
4.3%	2.4	منتجات بلاستيكية	1.7%	0.53	منتجات بلاستيكية
3%	1.7	سيارات	1.4%	0.46	الأجهزة البصرية والفوتوغرافية والفنية والطبية

جدول رقم (28)

التجارة الخارجية للباكستان في عام 2024 حسب الدولة (مليار دولار)

المستورات		الدولة	الصادرات		الدولة
النسبة	القيمة مليار دولار		النسبة %	القيمة مليار دولار	
29%	16	الصين	17%	5.61	الولايات المتحدة
10%	5.66	الامارات	7.3%	2.4	الصين
8%	4.47	السعودية	6.6%	2.1	بريطانيا
6.7%	3.74	قطر	5.4%	1.8	الامارات
5.9%	3.33	اندونيسيا	5.3%	1.7	المانيا
3.4%	1.89	الكويت	4.9%	1.6	هولندا
2.8%	1.59	الولايات المتحدة	4.7%	1.5	أفغانستان
2.2%	1.2	اليابان	4.5%	1.47	إسبانيا
2.1%	1.2	عُمان	3.5%	1.13	إيطاليا